http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2243) السنة التاسعة - السبت (10) ايلول 2011

وزارة التجارة تطرح أسواقها للاستثمار

مدير عام الأسواق المركزية: نسعى لاستعادة مكانة الأسواق المركزية كما كانت في السابق

طرحت وزارة التجارة عددا من أسواقها المركزية للاستثمار، منها أسواق المستنصرية والشعب والثلاثاء وحي العامل والصالحية وحي العدل المركزية ،إضافة الى معرض بغداد الدولي، فضلا عن مساحات من الأراضي.

خطوة وزارة التجارة تأتي بهدف إشراك القطاع الخاص بمشاريع الوزارة وهو ما سيساهم لاحقا في إدخال بضائع من مناشئ لها ثقلها، الامر الذي يصب في مصلحة الاقتصاد والمواطن ويحد من ظاهرة البضائع الرديئة في السوق العراقية. وقد أكدت الوزارة على لسان مدير عام الاسواق المركزية ان الاستثمار المطروح سيكون وفق اعلى المواصفات العالمية.

قبل عقود كانت بضائع الاسواق المركزية المدعومة من الدولة تملأ بيوتنا و بأسعار زهيدة ونوعية جيدة. وكانت تلك البضائع متنوعة وتشمل سلعا معمرة مثل الاجهزة الكهربائية ومن مناشئ عالمية معروفة. وقد توسع عمل هذه الاسواق لاحقا ليشمل بضائع متخصصة مثل اطارات السيارات والادوات الاحتياطية ومكائن باستخدامات عدة.

بغداد/ سها الشيخلي - عدسة/ ادهم يوسف

فكرة إعادة الحياة الى الاسواق المركزية مجددا بعد سنوات طويلة من التجميد تعد فكرة سعيدة لعموم فئات الشعب وهي خطوة سيكون لها الأثر الكبير، إذا ما جاءت متطابقةً مع التطلعات والذكريات القديمة ،وعملياً فان برامج إعادة الحياة الى ثمانية فروع من الاسواق موزعة بالتساوي بين الكرخ والرصافة سيكون بمثابة نقطة تحول اقتصادي كبير.

تؤكد المهندسة أم فراس أنها في عقد الثمانينيات جهزت بيتها بأثاث كامل عن طريق قرعة السلع المعمرة التي شملت حتى السجاد العراقي ذا الجودة العالية ،وكذلك كل أنواع الملابس، والتي حملت ماركات عالمية. وبيّنت أم فراس" ما زلت احتفظ ببعض القطع من الملابس المستوردة من دول أوربا الشرقية" وكانت الأسعار مشجعة جدا للشراء وكنا في تلك الفترة عندما نسمع بعرض ملابس نسائية جديدة نهرع الى الأسواق المركزية المنتشرة في كلا جانبي بغداد، وكانت الإجازة الزمنية سبيلنا للوصول إلى تلك الأسواق ، حتى كنا نجد الموظفات وخاصة المعلمات قد سبقننا للتبضع. وعن السلع المعمرة من ثلاجات ومجمدات ومبردات فقد كان يرافقها نظام خدمات ما بعد البيع او ما يطلق عليه الضمان لمدة سنة وربما اكثر الى جانب تنوع المواد الغذائية التي كانت تعرض في الاسواق سواء داخل بغداد او في المحافظات وخاصة المعلبات والبقوليات وانواع الزيوت النباتية وانواع الاجبان وكل ما يحتاج له المطبخ العراقي وكنا نشتري ونحن مطمئنين إلى صلاحية المواد المعروضة ذلك لانها كانت خاضعة للفحص في مختبرات الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية، حيث كانت الرقابة شديدة آنذاك . وكانت تلك الاسواق منفذا لطرح المنتجات الوطنية من الاجهزة الكهربائية ومنتجات الزيوت النباتية والسجاد ومعامل القطاع العام من أقمشة وملابس جاهزة الى جانب المستوردة.

ومع مرور فترة ٨ سنوات على سلب ونهب وتخريب وحرق اغلب تلك المباني التي كانت تزخر بالبضائع الجيدة والمتنوعة نرى أن الوزارة لم تكن جادة في إعادة تلك الأسواق إلى العمل ، وأنها لم تباشر فكرة الاستثمار الا هذا العام رغم انقضاء فترة طويلة على التغيير ، صحيح أنها أعادت بعض من تلك الأسواق الى العمل لكن تلك العودة كانت وما تزال خجولة، فالبضائع المعروضة رديئة ومحدودة واغلب الأسعار مشابهة لأسعار السوق فمثلا عند زيارتنا سوق الصالحية لم نجد ما يشجع على الشراء فملابس الأطفال والنساء رديئة وقديمة وربما كانت متروكة في المخازن قبل عام ٢٠٠٣ كما أشارت سيدة جاءت للتسوق بمناسبة عيد الفطر.

وكذلك الحال في سوق الشعب التي بدت لنا بنايتها خربة والتي كانت في السابق مقرا للقوات الأمريكية، فالشارع الموصّل إليها ما زال يحمل آثار (الهمرات) التي مرت من هنا وآثار المجنزرات التي جثمت في المكان ذاته. أما ما تعرضه السوق من مواد غذائية فلن نشاهد فرقا كبيرا في السعر ما عدا كيلو السكر الذي يباع الآن في الشورجة بسعر ١٥٠٠ دينار نراه الآن يباع في سوق الشعب بسعر ١٢٥٠ دينارا وفرق (الربع) بالمصطلح الشعبي ليس بذي بال.

سوق البيع المباشر

دخلنا تلك السوق التي تقع قرب ساحة التحريات والتي عرضت ملابس الأطفال والنساء والرجال المستوردة ،بعضها من الصين، والبعض الآخر من تركيا ووجدنا الأسعار مقاربة لأسعار السوق المحلية، فمثلا بدلة طفل كانت بسعر ١١ ألف دينار وفستان بناتي بسعر من ٥٠٠ .٦ – ٥٠٠ .٧ ، كما وجدنا الجبّة النسائية نوع جينز بسعر ٤٣ الف دينار، والجبة العادية بسعر ٦١ الف دينار، واخرى بسعر ٢٨الف دينار، والكهربائيات كانت تعرض المدافئ النفطية التي تراوحت أسعارها بين ١٠ – ٢٨ ألف دينار، وهي مصرية وتونسية الصنع الى جانب شمعات النيون التي كانت بسعر ألفين دينار ونقف أمام المواد الغذائية المعروضة والتي شملت كيس وزن كيلو غرام واحد من مادة النومي بصرة الذي كان بسعر ٥٠٠و٨ ألف دينار وأنواع متعددة من مادة الشاي واغلبها إيرانية المنشأ والتي تراوح سعرها بين ٢٥٠و٨ ألف دينار و٤ آلاف دينار ، والسكر بسعر ٢٥٠و١ الف دينار وهو مادة رئيسة للعائلة العراقية في كل الأوقات والمواسم، الشتائية والصيفية، وقد تمنت إحدى السيدات أن تعود الأسواق المركزية إلى سابق عهدها وقريبا .

المرحلة الثانية من الاستثمار

بعد الجولة في سوق البيع المباشر والذي احتل الطابق الأول من مديرية الاسواق المركزية العامة التقينا مدير عام الأسواق المركزية سعد فارس الحمداني الذي عاتب الصحافة بأنها تنظر الى النصف الفارغ من الكأس وتترك النصف المليان منه ،مبينا أن للوزارة الدور الكبير في حياة المواطن، لكنها تتعرض دائما الى النقد من قبل الصحافة وان العناوين البارزة لاي لقاء مع المسؤول يكون (ناري)، مما يحبط كل من الموظف والمواطن، وطالب ان تكون العناوين البارزة عند اجراء اللقاءات مشجعة وتعكس واقع الحال. وعن الاستثمار اوضح الحمداني: ان اول اجتماع بصدد الاستثمار عقد في مبنى الوزارة بتاريخ الاول من حزيران الماضي على مستوى الشركات التي كانت بعدد ٣٦ شركة محلية وأجنبية عملاقة منها فرنسية ، لبنانية ، اماراتية وكان الاجتماع برئاسة وزير التجارة وبعض اعضاء اللجنة المالية في مجلس النواب ، وتم طرح استثمار ٦ اسواق مركزية هي على التوالي: أسواق الصالحية ، المستنصرية ، ، الشعب ، العدل ، حي العامل،إضافة الى السوق الحرة ، وأعطينا مهلة لمدة شهرين ، كان المفروض أن تنتهي بتاريخ ٢٠١١/٨/١ إلا أن اليوم المذكور كان عطلة رسمية جراء ارتفاع درجات الحرارة ، وبتاريخ ٢ آب الماضي تم تشكيل ٣ لجان فرعية ،أعضاؤها من ذوي الاختصاص وعضو من هيئة الاستثمار وفي ذلك التاريخ تم فتح العروض الى جانب لجنة مركزية مقرها في الوزارة والتي لها القرار النهائي بالإحالة الى الشركات وتعمل اللجنة المركزية على جمع المعلومات الوافية عن الشركات كافة والداخلة في خطة الاستثمار ، والمنافسة بين الشركات تكون منافسة تامة وليست احتكارية لجهة معينة بل تشمل المنافسة على جودة البضائع واسعارها والتي تراعى فيها مصلحة المواطن ، ولدينا في النظام الداخلي للأسواق المركزية ان كل مول يفتح في العراق يجب ان يكون بترخيص من شركتنا ، لكي تتم السيطرة عليه ، الا اننا نرى أن المولات تفتح بدون علمنا وان كل شخص لديه مقدرة يستطيع افتتاح المول على هواه ، بدون الرجوع الينا ، ونحن الان نفعّل الامر ونخاطب الجهات المعنية بعدم فتح اي مول دون علمنا ودون ترخيص من عندنا وهذا الترخيص سيكون لقاء رسوم معينة ، وعن ظاهرة انتشار المولات في الوقت الحاضر اشار الحمداني الى ان ذلك يعني ظاهرة صحية ومنظمة ، تصب في مصلحة المواطن ، هذا من باب، ومن باب ثان نرى ان الاسواق الحرة في المطارات وفي فنادق الدرجة الاولى تمارس عملها دون ترخيص من شركتنا ، وسنعمل بمرونة وتعاون مع كل من الاسواق الحرة والمولات، وعن خدمات ما بعد البيع التي كان معمولا بها في السابق اشار الحمداني الى ان الشركة تعمل بنظام رقم ٢٢ والذي يحدد العمل بالتمويل الذاتي وهي شركة ربحية ،وهو نظام جديد ظهر في الوقت الحاضر ولم يكن معمولا به في السابق.

وعن سؤالنا عن علاقة الشركة بمركز بحوث السوق أشار الحمداني الى ان المركز المذكور يرتبط بدائرة تطوير القطاع الخاص في مقر الوزارة وله مدير عام ودوره فعّال ونحن بدورنا نأخذ التوجيهات والتقارير والمعلومات من تلك الدائرة إضافة الى تقارير الرقابة التجارية والمالية التي تردنا من الوزارة إلى الأسواق ، ويدعمنا السيد الوزير وهذه هي نفس توجهات الدولة التي تريد المحافظة على اسعار السوق ودعم الاسواق المركزية وعلى جودة المنتجات المطروحة في السوق، مع العلم ان العراق هو من الدول الرائدة في انشاء الاسواق المركزية، ففي مطلع الثمانينات كانت دول المنطقة وحتى الدول المتقدمة لا تملك اسواقا تضاهي الاسواق المركزية في العراق ، ونحن نسعى الان لاستعادة مكانة هذه الاسواق كما كانت في السابق في السوق العراقية والتي ما زالت تحتل ذاكرة المواطن العراقي.

وعن جودة البضائع التي سيتم استيرادها قال الحمداني: لقد تعاقدت الحكومة مع شركات رصينة مع تنوع البضاعة مع العلم ان كل الاسواق والمولات العالمية تعرض بضاعة رخيصة وأخرى متوسطة وثالثة غالية، والامر متروك لدخل المواطن مع تأكيدنا ان العراق يعتبر ارخص البلدان من حيث البضائع وأسعار المواد الغذائية بل حتى النقل العام والخاص، فالأسعار مقبولة بالقياس الى الارتفاع في البضاعة وخاصة الملابس، واشار الى ان الدخل العام للمواطن قياساً بدخول مواطني الدول المجاورة يعتبر جيدا، وان العراقي يكثر من الشراء و رغبة الشراء تتوزع بين النساء والرجال بصورة واحدة، وعن الاستثمار إن كان يشمل أسواق المحافظات ام بغداد فقط اشار الحمداني الى ان مراحل الاستثمار تشمل أولا بغداد والبصرة وبابل وفي المرحلة الثانية سوف تشمل بقية المحافظات.

وعن دفتر الاسواق المركزية الذي حدد التبضع للموظف فقط اكد الحمداني ان العمل بدفتر الاسواق قد انتهى ونحن نعمل الان بنفس جديد وسياسة اقتصادية جديدة.

سعد الحمداني: الاستثمار سيشمل بغداد والبصرة وبابل كمرحلة أولى